

الوزير
٢٠٢١/١٣٨٦
مصدر

جانب بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الجمهورية اللبنانية

الموضوع: بيان الرأي حول المدة القانونية لتمديد عقود العمل المحددة المدة

المراجع: كتابكم المسجل في وزارة العمل تحت رقم ٣/١٣٨٦ تاريخ ٢٧/١٠/٢٠٢١

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه نبدي ما يأتي:

حيث أنه بموجب كتابكم تطلبون بيان ما إذا كان قانون العمل اللبناني يسمح باعتماد المعادلة الآتية: (العقد الأساسي) + سنة واحدة (تمديد أول) + سنة واحدة (تمديد ثاني) لا تؤدي إلى اعتبار العقد (بمتانة أول) سنة واحدة (عقد عمل غير محدد المدة).

وحيث إن قانون العمل اللبناني لم يتضمن أحكاماً للتمييز بين عقد العمل المحدد المدة وعقد العمل غير محدد المدة إلا أن المادة ٥٨ من قانون العمل قد أشارت إلى تحويل عقد العمل محدد المدة إلى عقد عمل غير محدد المدة للذين استفادوا من عقود لمدة معينة جددت بعده أو بالاستمرار على العمل بدون انقطاع خلال مدة سنتين على الأقل يصبح حكمهم بما يتعلق بتعويضات الصرف، كحكم الاجراء الذي يستفيدون من عقود لمدة غير معينة.

وقد فسرت محكمة التمييز المدنية هذه المادة في أكثر من اجتهاد لها: "إن عقد العمل الذي حددت منتهيه ولم يمدد أو يجدد لمدة معينة بموجب عقد أو بالاستمرار في العمل لمدة تزيد عن السنتين لتفاذه، يبقى متتصفاً بعقد عمل «محدد المدة»، ولا يخول صاحبه المطالبة بتعويض الصرف من الخدمة والإلزام المسبق (قرار رقم ٦ تاريخ ٢٠١٨/١١ جمال ترست بنك ش.م.ل/الصباح).

الوزير

وإن تجديد العقد المحدد المدة مرة واحدة، سواء خلال مدة سنتين أو بعدها، يجعلها بحكم العقود غير المحددة المدة في ما خص العلم المسبق وتعويض الصرف (قرار رقم ٥٣ تاريخ ٢٠١٣/٩/٢٦ شركه الجديد ش.م.ل./سليم)، وإن المقصود بعبارة "خلال سنتين على الأقل" هو منع التحايل الذي يهدف إلى التهرب نهائياً من تعويضات الصرف: المرتبط استحقاقها بخدمة مستمرة لمدة سنة على الأقل في المشروع ذاته، او إلى تخفيض قيمة التعويضات: المرتبط مقدارها بمدة الخدمة الإجمالية، وحيث، وبالتالي، فإن المقطع الثاني من المادة ٥٨/عمل يشمل "اي تجديد للعقد المحدد المدة"، بصرف النظر عمما إذا كان قد حصل خلال سنتين او بعدها، وبصرف النظر عما إذا كانت مدة العقد الأصلية تقل او تزيد عن السنة، وحيث يتبيّن مما تقدم انه لم يكن ايراد عبارة <>خلال سنتين على الأقل<> ضمن النص الا للتأكيد على الغرضين المشار إليهما اعلاه، وكان المشرع بغني عنها في مطلق الاحوال (قرار رقم ٣٤ تاريخ ٢٠١٣/٥/٠٢ شركه بابليشينغ ستوديو وان ش.م.ل/السعدي).

ولهذا فإنه أيًّا كانت مدة العقد الأساسي)، ثم جرى تمديده مدة سنتين سواء أتمَّ هذا التمديد بعقد واحد أو بعده عقود أو وفق مبدأ الاستمرارية، فإنه يتحول إلى عقد غير محدد المدة.

٢٠١٣/١١/٣
ببروت في،

وزير العمل

مصطفى بيّرم



وثيقة احالة

وزارة العمل

المديرية العامة للعمل

- تتعلق بالمعاملة الواردة من الحكماً داً ح و ر بـ
 - رقمها تاريخها
 - موضوعها
 - تاريخ تسجيلها لدى الدليل

وزارة العمل

المديرية العامة للعمل

وثيقة احالة

الرعداء/الزوري

رقمها

- تتعلق بالمعاملة الواردة من

- تاريخها

- موضوعها

- تاريخ تسجيلها لدى

المويل

تحت رقم ٢٠٢٨

التاريخ	اسباب الاحالة	جهة الارسال	رقم التسجيل
٢٠٢٨	حوزة عبور لـ كتاب الرعداء/الزوري المتعلق بتوسيع المدة القاضية لتمديد عقد العمل المحددة المدة	جنة الله العظيم الخراب	
٢٠٢٨	للتفصيل بالاطلاق مع اعتماده إلى حالة إلغائه المتصدي بمهمتها في العمل للقادمة بعد ما ورد في كتابه بالجريدة المسئولة	جامعة فضالي العربي	
٢٠٢٨			
٢٠٢٨			

رئيس ديوان وزارة الحسن

معاليه في شخص

بالإضافة

وزار

العمل

بإشراف

الله

الاتحاد الأوروبي
بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الجمهورية اللبنانية



بيروت، في 27 تشرين الأول 2021
Ares (2021) 6614823

وزارة العمل

رقم : ٦٦١٤٨٢٣

التاريخ: ٢٧ / ١٠ / ٢٠٢١

جناح وزارة العمل

الموضوع: توضيح المدة القانونية لتمديد عقود العمل المحددة المدة

تهدي بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الجمهورية اللبنانية حياتها إلى وزارة العمل ، وتقدم منها بطلب إستيضاح إذا ما كان تجديد العقد المحدد المدة مرة ثانية يحوله إلى عقد غير محدد المدة.

في الواقع، بحسب رأي محامي البعثة في لبنان، يسمح قانون العمل بالتمديد بحسب المعادلة التالية: سنة واحدة (العقد الأساسي) + سنة واحدة (تمديد أول) + سنة واحدة (تمديد ثان). ولا تؤدي هذه المعادلة إلى عقد عمل غير محدد المدة.

لذلك، نطلب إليكم توضيح الجانب القانوني للتمديد الثاني ووقعه على مدة عقد الموظف المحلي.

تعتزم بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الجمهورية اللبنانية هذه المناسبة لكي تجدد لوزارة العمل إعرابها عن فائق تقديرها واحترامها.

Dameir Malsi
دamer مالباشيش
المسؤول الإداري

